وزير التّربية: من المنتظر أن تستوعب مدرسة الفرصة الثّانية في مرحلة أولى نحو 1000 تلميذ منقطع عن التّعليم لإعادة تكوينهم أو إدماجهم بسوق الشّغل

وات - السّبت 3 أفريل 2021

من المنتظر أن تستوعب مدرسة الفرصة الثّانية، المُبرمج تدشين مقرّها بباب الخضراء بالعاصمة يوم الثلاثاء المقبل من قبل رئيس الحكومة ووزير التربية، في مرحلة أولى وحسب طاقة استيعابها، نحو 1000 تلميذ منقطع عن التّعليم لإعادة تكوينهم أو إدماجهم بسوق الشّغل.

وقال وزير التربية فتحي سلاّوتي، في تصريح إعلامي اليوم السبت بالمعهد الثّانوي بالعمران، على هامش انطلاق الحملة الوطنيّة لاستخراج بطاقة التّعريف الوطنيّة لفائدة تلاميذ السّنة الثّالثة من التّعليم الثّانوي، إنّ مدرسة الفرصة الثّانية تمثّل فرصة مهمّة

للمتسرّبين من المدارس من أجل استرجاعهم في منظومة التّربية أو التّكوين، مُشيرا إلى أنّ هناك إمكانيّة إمّا لإعطائهم فرصة جديدة في المدارس أو مساعدتهم على الاندماج في مسار التّكوين المهني.

وأكّد سلاّوتي تلقّي عدد كبير جدّا من مطالب التّسجيل في مدرسة الفرصة الثّانية، مشيرا إلى أنّها ستكون في البداية تجربة نموذجيّة في انتظار أن يقع تعميمها لاحقا على مختلف الجهات.

وكانت وزارة التّربية قد فتحت باب التّسجيل في مدرسة الفرصة الثّانية يوم 24 مارس 2021 للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة والذين انقطعوا عن التّعليم دون الحصول على شهادة مدرسيّة تختم مرحلة تعليميّة أو مؤهّل تكوين مهنيّ.

ويشمل التّرسيم القاطنين في ولايات إقليم تونس الكبرى (تونس، أريانة، منوبة، بن عروس) وذلك للخضوع إلى مرحلة توجيه وتأهيل ومرافقة وإحاطة قصد تمكينهم لاحقا من مواصلة الدّراسة بالمؤسّسات التّربوية التّابعة لوزارة التّربية أو الالتحاق بمنظومة التّكوين المهني أو الإعداد للاندماج بسوق الشّغل.

وتحدّث تقرير حول وضع الطّفولة في تونس لسنة 2019 الّذي أصدره في ديسمبر الماضي 'مرصد الإعلام والتّكوين والتّوثيق والدّراسات حول حماية حقوق الطّفل التّابع لوزارة المرأة والأسرة وكبار السّن عن انقطاع نحو 102 ألف تلميذ عن التّعليم.

وحسب التقرير لا ينهي 6,5 بالمائة من الأطفال المرحلة الابتدائية، فيما يختفي 2,6 بالمائة من منظومة الرّصد ما بين إنهاء المرحلة الابتدائية والارتقاء إلى المرحلة الإعداديّة.

وقد تكون لهذه الأرقام انعكاسات اجتماعيّة واقتصاديّة كبيرة على الأطفال الذين يجدون أنفسهم لاحقا عرضة إلى الاستغلال الاقتصادي والسّلوكيات الضّارة والنّزاع مع القانون، وفق ذات التّقرير.